



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية

كلمة السيّد محمد الطرابلسي وزير الشؤون الاجتماعية
في افتتاح الندوة الوطنية حول
الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية
"نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة مندمجة"

9 ماي 2019

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مجلس نواب الشعب،
السيد الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل،
السيد رئيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية،
السيد رئيس الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري،
السادة ممثلو الأحزاب الوطنية،
حضرات السيدات والسادة ممثلي الوكالات الأمية،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بسيادة رئيس الحكومة يوسف الشاهد وأتقدم إليه بأسمى عبارات الشكر والتقدير بتفضله بقبول الإشراف على فعاليات الندوة الوطنية التي ينظمها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية تحت شعار: الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية "نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة ومانعة"

وأودّ بهذه المناسبة أن أرحب كذلك بشركائنا من الوكالات الأمية المتخصصة والسيدات والسادة النواب وممثلي الوزارات والترحيب موصول إلى ممثلي الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ومثلي وسائل الإعلام وكل الحضور.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيدة سامية شوية، منسقة مشروع الحوار الاجتماعي بمكتب العمل الدولي بتونس والسيدة Lila Pieters ممثلة صندوق الأمم المتحدة للطفولة مكتب تونس على الدعم المتواصل المقدم لوزارة الشؤون الاجتماعية طيلة السنوات الأخيرة في عدّة مجالات بهدف إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة وإدماجية تغطي كافة الفئات الاجتماعية خاصة منها الهشة كالمسنين والأطفال والأشخاص المعوقين وذلك بدون شكّ إيماناً منا جميعاً أن الحماية الاجتماعية هي أولاً حقاً من

حقوق الإنسان وهي كذلك من إحدى الدعائم الأساسية لتأمين الاستقرار الاجتماعي و إرساء السلم الاجتماعي و تحقيق تنمية مستدامة وعادلة.

حضرات السيدات والسادة

لئن مثلت المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية ببعديها المساهماتي والغير مساهماتي أحد أهم مكاسب شعبنا بعد الاستقلال اعتبارا للدور الاساسي الذي لعبته في تحسين مستويات عيش المواطن إلا أن هذه المنظومة بلغت حدودها القصوى ووصلت مرحلة الاشباع saturation واعتزتها عديد النقائص التي تم تشخيصها بالدراسة التي بين أيدينا. وقد شرعت الحكومة في اجراء جملة من الاصلاحات لحماية هذا المكسب وتطويره من خلال ارساء منظومة شاملة وعادلة تكريسا لما جاء في دستور الجمهورية الثانية والعقد الاجتماعي لسنة 2013 من احترام لحقوق الإنسان والتقدم على طريق العدالة والمساواة، ومقاومة جميع أشكال الإقصاء والتمييز.

واعتبارا لأنه وقع تضمين إرساء منظومة حماية اجتماعية شاملة ومندمجة بمخطط التنمية 2016 - 2020 كما وقع إدراجه ضمن أولويات "برنامج العمل اللائق لتونس للفترة 2017 - 2022" واستنادا للمعايير والتوصيات الدولية على غرار التوصية عدد 202 لسنة 2012 لمنظمة العمل الدولية والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، انطلقت الحكومة منذ حوالي الثلاث سنوات في وضع اللبنة الأولى لعملية إصلاحية لبرامجها الاجتماعية شملت برامج المساعدات الاجتماعية وإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي ومواجهة إشكالية التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وارساء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومأسسة الحوار الاجتماعي.

وتم في هذا الإطار بالخصوص سنّ قانون أساسي يتعلّق بإحداث برنامج جديد لفائدة الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل تحت مسمى "برنامج الأمان الاجتماعي" وبلورة تصور إصلاحي متكامل للحدّ من الضغوطات المالية للصناديق الاجتماعية تمثل خاصة في التمديد في سنّ التقاعد في القطاعين العام والخاص وإرساء مساهمة اجتماعية تضامنية على المداخل لتتنوع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية إضافة إلى توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل الفئات المهنية الضعيفة على غرار تمتيع العاملات الريفيات في المجال الفلاحي بالحقّ في التغطية الاجتماعية من خلال إرساء منظومة "أحميني" التي انطلقت منذ شهر مارس الفارط .

واقرار الحق في الجراية الدنيا للمتقاعدين والمراجعة الدورية للأجور ولجرايات المتقاعدين والايتم والترفيح المنتظم للحد الأدنى من الأجور.

كما شملت الأولويات وضع إستراتيجية وطنية لمقاومة الفقر والإدماج الاجتماعي والانطلاق في إعداد تصور لإحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل يخص الأجراء المسرحين لأسباب اقتصادية أو فنية أو فاقد الشغل لأسباب خارجة عن إرادتهم.

ان الاصرار على الصلاح والرفع من مستوى الاوضاع الاجتماعية للتونسيين كان أقوى من قساوة الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد وهي مع ذلك ليست قرارات ظرفية وجزئية بل هي تتأسس على رؤية استراتيجية مندمجة تهدف لضمان تغطية اجتماعية شاملة لكافة شرائح المجتمع وفئاته بدءا بتعميم التغطية الصحية على كل التونسيين مع موفى 2021 بما يضمن لهم تغطية صحية جيدة ويساهم في ارتقاءهم إلى مستوى العيش اللائق والكريم دون تمييز واقصاء.

. ويعتمد هذا الإصلاح على مقارنة جديدة تهدف إلى المرور من مقارنة فئوية ومهنية مجزأة إلى مقارنة شاملة مواطنية وحقوقية وتشاركية من شأنها أن تغير من ملامح المجتمع.

وتتجسم هذه المنظومة الجديدة للحماية الاجتماعية في إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية وفقا للتوصية عدد 202 لسنة 2012 لمنظمة العمل الدولية والتي تكفل 4 ضمانات أساسية والمتمثلة في الحق في التغطية والخدمات الصحية الأساسية الملائمة للجميع

والحق في حدّ أدنى من الدخل للأشخاص المسنين والمعوقين والحق في حدّ أدنى من الدخل الأساسي لفائدة الأطفال بما يضمن لهم الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية وتأمين حدّ أدنى من الدخل للأشخاص في سنّ العمل غير القادرين على كسب دخل كاف بسبب المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز.

وقد تمّ في هذا الإطار بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسيف إعداد دراسات جدوى لمختلف الضمانات وتتم اليوم خلال ندوتنا هذه تقديم مخرجات هذه الدراسات وإبراز التصور والفرضيات لإرساء هاته الضمانات من خلال تقديم تشخيص للوضعية الحالية للحماية الاجتماعية وجملة من المقترحات الخاصة بالفئات المستهدفة والمنافع المسداة والكلفة الجمالية ومصادر التمويل إضافة إلى تقديم متطلبات الإصلاح وطرق حوكمة المنظومة الجديدة واقترح مخطط تنفيذي تدريجي لإرساء مختلف هذه الضمانات.

ولا بدّ من الإشارة، إلى أنّ التوفيق في إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، يتطلب إصلاح وتنغيع السياسات القطاعية ذات العلاقة، على غرار سياسات الصحة والتربية والتعليم والتكوين المهني والتشغيل

والنقل، بما ينهض بالموارد البشرية ويضمن تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة والهشة وكسر الحلقة المفرغة للفقر. كما يتطلب مشاركة كل الأطراف المعنية من شركاء اجتماعيين ومكونات المجتمع المدني في تحديد الاختيارات والتوجهات حول هذا الإصلاح الاستراتيجي العميق والهام لمستقبل تونس وأجيالها القادمة.

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي قبل أن أختم هذه الكلمة أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة الخبراء الذين قاموا بإعداد الدراسات حول ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وأن أعرب مجددا عن امتناننا لمكتب العمل الدولي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة على مرافقة الوزارة في مسارها الإصلاحية.

ولا يفوتني أيضا أن أعرب عن تقديري لكل الأطراف المساهمة في حسن تنظيم هذه الندوة مع أمني أن تتوج ندوتنا بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته